المحاضرة الخامسة : مفهوم المنظمات الإقليمية وتطورها .

نتيجة تعاظم درجة الاعتماد الدولي المتبادل لتعزيز القوة التفاوضية لمجموعة من الدول في مواجهة مجموعة او مجموعات دولية أخرى، بالتالي لم تعد الدولة بشكل عام قادرة بمفردها على الوفاء باحتياجات حدودها ومواطنيها خاصة فيما يتعلق بالمجالات الأمنية والإنسانية.

ظهرت التكتلات الإقليمية أو المنظمات الإقليمية في مواجهة هذه التحديات ، كما اعترف واضعو ميثاق الأم المتحدة بالدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الدولية الإقليمية في إقرار السلام و المحافظة على الأمن ، لذلك تناولها ميثاق الأمم المتحدة في الفصل الثامن الذي جاء في ه مجموعة من المواد القانونية التي توضح بصفة دقيقة مشروعية وصلاحية مساهماتها في مجال الحفاظ عل السلم والأم الدوليين.

أولا: فكرة الإقليمية والنظام الإقليمي.

إن المفهوم التقليدي للدولة بعناصره الثلاثة قد تغير جذريا ، فلم يعد الإطار المكاني، أي الإقليم خاضعا خضوعا تاما ومطلقا لسيادة الدولة وسلطتها، كما كان الحال من قبل، كما أن العنصر السكاني لم تعد ارتباطاته ومصالحه محصورة في نطاق إقليم الدولة فحسب، بل امتدت هذه الارتباطات والمصالح امتدادا أفقيا خارج نطاق إقليم الدولة.

وفي هذا الصددير **جيمس روزنو** J.Rosneau أن الدولة الوطنية هيمنت على المشهد العالمي واحتكرته لفترة ما من الوقت ، وقد بدأ الآن عصر ما بعد السياسة الدولية ، الذي يجب فيه على ممثلي الدولة الوطنية أن يقتسموا المشهد والقوة الشاملين مع المنظمات الدولية والإقليمية.

فضلا عن ذلك، فان حدة وشراسة المنافسة والصراع السياسي الاقتصادي والتجاري على مستوى الدولي كان له الأثر الحاسم في فرض التكتلات الإقليمية الجهورية كفضاء يتوسط المستويين الوطني والعالمي ، وعلى هذا الأساس وبناءا على هذه الاعتبارات يبدو ان تجمعات التكاملي ة الإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بدأت تطرح نفسها كبديل حقيقي للدولة الوطنية في العلاقات الدولية.

فإذاكان نشوء الكتل والتجمعات الإقليمية، هي السمة التي ميزت جل فترات القرن العشرين، فان المنظرين اختلفوا حول تكييفها وحول غاية الدول من تكونها ، فبينما ترى أغلب تيارات الواقعية والليبرالية بان التجمعات الإقليمية ما هي إلا صيغة من صيغ التكتل لإقامة توازنات إستراتيجية مع قوى مهيمنة أو عظمى، فان التعدديين ورواد نظرية الاعتماد المتبادل يعتبرون بان مسارات التكامل الإقليمي هي وسيلة وخيار عقلاني تحاول دول الأعضاء من خلاله تعظيم مكاسبها في مجالات عديدة وتعميق عوامل وأطر التبادل السلمي والاعتماد المتبادل بينها.

من الضروري التعرف على معنى الإقليم و الإقليمية ، قبل محاولة تحديد ما هو المقصود بالمنظمات الإقليمية ، بخاصة أن المفاهيم النظرية تستند إلى أكثر من معيار لتحديد مفهوم الإقليم، فبالنسبة لمفهوم الإقليم ، نجد من الناحية اللغوية يعني رقعة الأرض التي يقطنها شعب الدولة ، و لكن في المقابل نلاحظ انه قد جرى العرف على استعماله بمعنى اصطلاحي أوسع من مدلوله اللغوي لذا فقد تعددت معاني الإقليم وفقا لتطورها التاريخي من جانب ، ووفقا لطرق استخدام الإقليم من جانب أخر، ففي الأصل لم يكن الإقليم سوى قطعة من اليابسة يستقر عليها شعب معين الى جانب كونه مصدرا للثروات و القوة.

وفيهذا الإطار ، برزت عدة تعريفات لمفهوم الإقليمية ارتبطت بتعدد المعايير المحددة له ، فهناك اتجاه يربط الإقليمية بالمنظمة الإقليمية ، أي انه لا يفرق بينهما ، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه أنهما أمران مرادفان لنفس الشيء ، و يستندون في ذلك الى تعريف خاص للإقليمية مفاده انه بجوار المنظمات الدولية العالمية يمكن إنشاء منظمات دولية إقليمية تضم في عضويتها الدول التي ترتبط فيما بينها بروابط تاريخية و جغرافية و حضارية أكثر من غيرها وتهدف الى العمل على حل ما قد ينشا بينها من منازعات بالطرق السلمية و بالتالي تدعيم الأمن و السلم الدوليين على حد سواء.

ففي دراستهما الرائدة عن "النظام الإقليمي العربي أشار الأستاذين جميل مطرود و على الدين هلال إلى وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية في تعريف النظم الإقليمية هي : اتجاه **التقارب الجغرافي** Geographic Proximity Approach واتجاه **التماثل أو التجانس الثقافي والاجتماعي والاقتصادي** ، وأخيرا الاتجاه **التفاعلي** Interaction Approach الذي ينتقد الاتجاهين السابقين على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها ، وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مد ى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية بين الدول وبعضها.

شهد مفهوم الإقليمية تطورا ملحوظا من الناحيتين العملية والنظرية ، فبعد ظهور التوجهات المبكرة للإقليمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية والتي قامت أساسا على فكرة التكتل والتعاون بين دول المنطقة الواحدة ، شهد المفهوم تطورا كبيرا خلال ثمانينات القرن العشرين من خلال ظهور ما يسمى **الإقليمية الجديدة** new regionalism ، التي جاءت نتاج ظروف العولمة الاقتصادية خصوصا مع مطلع التسعينات ، فتسعى الإقليمية الجديدة إلى تحرير قوى السوق من خلال الاعتماد على تفعيل دور القطاع الخاص و تحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة الاعتماد على التصدير الموجه نحو الخارج. كما تسعى إلى تعزيز درجة التكامل عن طريق إزالة الحواجز أما تدفق الاستثمارات والخدمات وفقا لتشريعات وقواعد موحدة.

ويرجع الباحثون نزوع الإقليمية إلى مسببات عديدة دفعت الدول إلى بناء تحالفات وتكتلات سياسية واقتصادية خصوصا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ن من بين هذه الأسباب:

- الأسباب السياسية المتجسدة أساسا في رغبة الدول لبلوغ مكانة سياسية كبرى أو انجاز مصالح مشتركة لا يمكن بلوغها دون وجود تكتل سواء عن طريق اتحاد اقتصادي أو سياسي إقليمي، كما هو الحال مع السوق الأوروبية المشتركة وغيرها من النماذج...
- يربط الكثير من المحللين و خصوصا الاقتصاديين منهم ميل و سعي الدول لبناء تكتلات إقليمية بالوضع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة الذي يعد من أسمى مراحل العولمة، حيث أنه من بين نتائج عولمة الاقتصاد الدولي دفع الدول نحو تعميق صيغ التعاون الإقليمية و التكتل من أجل مواجهة أي تحدي خارجي أو تدخل في شؤونها الداخلية بسبب آليات العولمة خاصة عن طريق المنظمات الدولية.
- في ظل العولمة لم تعد الحدود الوطنية كافية لنمو القوى الإنتاجية نموا مضطردا وسلسا ، ويرجع ذلك إلى صعوبة ازدياد معدّل القوّة والثروة معاً في حال عدم الأخذ بالتدابير اللازمة من خلال توسيع الأسواق وتوجيه الإنتاج لخارج الدولة لتشمل مناطق خارجة عن النطاق الجغرافي للدولة ذاتها.

- وعليه تهدف الدول من خلال التكامل إلى التمتع والزيادة في الإنتاج ، لأن التكامل بين الدول المتقاربة . خاصة . يؤدي إلى اتساع الأسواق وارتفاع نسبة التجارة البينية وهو ما يؤدي إلى الارتباط أكثر بين الدول المتكاملة من خلال تشابك الاقتصاد والاسواق.
- ظهرت الحاجة الموضوعية و الذاتية، إلى قيام التكتلات الاقتصادية فى الدول النامية بما يتناسب و ظروف و واقع اقتصاديات هذه الدول و بشكل ينسجم مع أهدافها الأساسية فى تحقيق التنمية الاقتصادية و التحرر من التبعية.
- بالتالي فإن تكوين المنظمات الإقليميّة متوازيا مع المتغيرات العالميّة الكثيرة التي أوصلت العلاقات إلى درجة من التعقيد، يعكس ارتقاء مستوى الاقتصاد العالمي بصفة عامّة وفي ذات الوقت فإنّه يؤدّي إلى انتقال وضع الاقتصاد السياسي من إطار الدولة إلى إطار الدول المجموعة في إطار أرقى منها ، ومع الوقت فإن هذه المجموعات سترتقي إلى إطار أعلى هو العولمة.

ثانيا: مفهوم المنظمات الإقليمية.

انقسم المفكرون وحتى أصحاب القرار في هيئة الأمم المتحدة في الجدوى من وجود التنظيم الإقليمي وانقسمو ا ا في ذلك إلى فريقين ، **فريق أول** يدعو غلى الاكتفاء بالمنظمة العالمية ويعارض قيام المنظمات الإقليمية ويرى فيها خطرا يهدد المجتمع الدولي بانتشار التكتلات المتناحرة وازدياد التوتر الدولي بفعل تضارب المصالح ، و **فريق آخر** يؤيد فكرة الإقليمية وقيام هذا النوع من المنظمات و يعترف بقوة الروابط الإقليمية ، ويُقر بحاجة هيئة الأمم إلى نشاط المنظمات الإقليمية ومساعدتها في المسائل الاقتصادية والسياسية الإقليمية.

لذلك رأى البعض أن المواثيق الدولية لم تضع تعريفا محددا للمنظمات الإقليمية ليبقى تعريفها شاملا للمنظمات والتكتلات والتجمعات والاتفاقات الإقليمية ، رغم ذلك رأى غالبية الفقهاء ضرورة تعريفها وتحديد عناصرها المشتركة حتى لا يحدث الخلط بينها وبين تجمعات دولية أخرى ، و يمكن إجمال أهم التعريفات والمفاهيم في الآتي:

فالإقليمية بداية هي اصطلاح ومفهوم جيواستراتيجي وصيغة من صيغ العمل الدولي الجماعي التي عرفها المجتمع الدولي مفهوما أساسيا بعد الحرب العالمية الثانية في مجال التنظيم الدولي لتحقيق السلم ونمن الدوليين وتعد الإقليمية م ملة للنظام الدولي الهادف لتنظيم المجتمع الدولي ، وهي ج ز ء من ذلك النظام وعرفت بالأنظمة الإقليمية التي أبرزت وأفرزت أيضا مجموعة من التكتلات التي هي أعلى من مفهوم الدولة وأدنى من النظام الدولي فهي إذن بمثابة صلة الوصل بينهم مشروطة بالتقارب الجغرافي أو الاجتماعي أو الفكري ...

وفي نطاق القانون الدولي هي تجمع يقوم بين فريق من الدول في ظل تنظيم حكومي قانوني تؤلف بين أطرافه صلات من التجاور والثقافة او المصالح المشتركة ، وبذلك هي تقترب من اللامركزية في التنظيم القانوني الداخلي ، وفي القانون الدولي هي تعبير عن اللامركزية الدولية.

وقد اعتمد **فيلاس بيير** VELLAS Pierre في تعريفه للمنظمات الاقليمية على العناصر المذكورة في الفقرة الأولى من المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة الذي تتمثل في "هدف التنظيمات أو الوكالات الإقليمية هو حل النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، تُبرم هذه الاتفاقيات بين دول متجاورة جغرافيا ، تتوافق هذه التنظيمات مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة".

ويرى البعض أنهانشاط بين الدول يتراوح بين تنسيق قوى للسياسة وإن ي ن أوليا كنموذج القائم في آسيا المحيط الهادي "**الباسفيك** "وبين التكامل التام في إطار سوق مشتركة عل نمط "**الاتحاد الأوروبي**".

يُميز الخبراء بين موجتين للإقليمية أو المنظمات الإقليمية ، **الأولى** ذات توجه أو طابع سياسي ايديولوجي ظهرت في أوائل الستينات بتأثير من تجربة " السوق الأوروبية المشتركة " في ذلك الوقت ، حيث انتشرت تجارب مماثلة من التكامل الاقتصادي الإقليمي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وتداعت مع بداية السبعينات ،أما الموجة **الثانية** ذات طابع اقتصادي تجاري وهى الموجة الحديثة والتي تستأثر باسم "الإقليمية الجديدة ".

ويرجع **جاديش بجواتي** عودة ظاهرة الإقليمية الاقتصادية بشكل أكثر قوة وانتشارا عن تجربتها الفاشلة السابقة في الستينيات إلي حدوث تحول كبير في الموقف الأمريكى من هذه الظاهرة ، ففي الستينات وقفت الولايات المتحدة موقفا عدائيا ضد ظاهرة الإقليمية الاقتصادية من منطلق الدفاع عن نظام التجارة الدولية متعددة الأطراف باعتبار أنها، أي الولايات المتحدة ، هي القوة الحامية للنظام الاقتصادي المالي المرتكز على اتفاقية " **بريتون وودز** "، أما في الفترة ابتداء من النصف الثاني من الثمانينات فقد تحولت الولايات المتحدة إلى دولة مشاركة في ظاهرة التكتل الاقتصادي الإقليمي ، باعتبارها أهم اجراء " حمائي " ، ردا علي السياسات الحمائية من جانب شركائها التجاريين الرئيسيين وكان هذا التحول في الموقف الأمريكى ، حسب ما يعتقد بجواتى ، أبرز الدوافع التي جعلت عودة الإقليمية الاقتصادية هذه المرة تأخذ شكل الموجـة في اندفاعها .

وقد ينطوي التنظيم الإقليمي على محاولة توحيد مجموعة من الدول أو إرساء التعاون فيما بينها .تحدث هذه العملية نتيجة تفاعل هذه الدول مع المتغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة التي قد تستوجب الدخول في تكتلات لاجتناب أثارها السلبية، أو لمواكبة التطورات الحاصلة في شتى المجالات فتكون الإقليمية إمّا كردّة فعل على واقع المنطقة أو كأداة لتجنّب الأزمات التي قد تضرب الدول بسبب التحولات الجوهرية العالمية المختلفة التي قد تؤثر على الدولة إذا لم تكن محمية بعلاقات متشابكة مع دولة أخرى مجاورة أو تربطها بها علاقات ايديولوجية أو سياسية، ويجمعها حيز جغرافي معين هو الإقليم.

من الوهلة الأولى يبدو أن جميع التعاريف التي قُدمت للمنظمات الإقليمية تشترك في حقيقة أن كل منها تتحدث عن الظاهرة في مساحة معينة أو من وجهة نظر معينة (عرقية ، سياسية ، جغرافية ، إلخ) ، لذلك برز اتجاه تبناه بعض الكتاب العرب والغربيين يدعو إلىضرورة إضافة كلمة لتتشكل من صفة وموصوف ليتمكن من فهم معناها لذا يتحدث أصحاب هذا الاتجاه عن الإقليمية الجغرافية والإقليمية السياسية والعسكرية والإقليمية الثقافية ـ الحضارية ، وهي عينها المبررات التي قامت من أجلها المنظمات الإقليمية وهي الدالة على مقصدها ومدلولها:

أ. **المفهوم الجغرافي أو الإقليمية الجغرافية** : يشترط أصحاب هذا الاتجا هلوصف المنظمة بالإقليمية قيام رابط جغرافي واضح يربط بين الدول الأعضاء على أساس أن الترتيبات الدولية الإقليمية تستدعي دولا تقع في منطقة جغرافية معينة ، لكن رغم وضوح الفكرة لدى هذا الاتجاه إلا أنهم يختلفون حول تحديد المقصود بهذه الرابطة الجغرافية، فيشترط البعض توافر رابطة الجوار الجغرافي بين الدول الأعضاء المنظمة، بينما يكتفي البعض الآخر بأن تحدد الدول أعضاء المنظمة النطاق المكاني بإقليم جغرافي معين لتحقيق أهداف المنظمة حتى ولو لم تقم رابطة الجوار الجغرافي بينهم. كأن تتفق الولايات المتحدة الأمريكية مع بعض دول إقليم جنوب شرق آسيا على

إنشاء منظمة دولية الهدف منها هو الدفاع عن هذا الإقليم ضد أي عدوان محتمل. فمثل هذه المنظمة لا تعتبر منظمة إقليمية بمفهوم معيار الجوار الجغرافي، بينما تعتبر منظمة إقليمية بمفهوم معيار تعلق أهداف المنظمة بإقليم جغرافي معين تحدده الدول الأعضاء.

ب. **المفهوم الثقافي الحضاري أو الإقليمية الحضارية ـ الثقافية** : يرى أنصار هذا الاتجاه أن العامل الجغرافي لا يعد المقوم الأساس لقيام التقيب الإقليمي وإلا كيف يتم تفسير قيام بعض التنظيمات الإقليمية باستبعاد دول أو كيانات سياسية من عضويتها تقع في المنطقة الجغرافية ذاتها يشملها الاختصاص المكاني للتقيب الإقليمي كاستبعاد جامعة الدول العربية لإسرائيل من عضويتها وعدم انتماء كندا لعضوية الدول الأمريكية.

أو ما يسميه **جوزيف ناي** J. S. N Y E بالنداء الأيديولوجي ، غالبًا ما تكون الرغبة في صنع الهوية كقوة مهمة في السياسة العالمية أحد العوامل التي تقود رجال الدولة إلى إنشاء منظمات إقليمية، فبمجرد أن يتم تأسيسها ، قد يؤدي وجود المنظمة الإقليمية ذاتها إلى زيادة هذا الإحساس ، وكلما كان الشعور بالديمومة والانتماء أقوى ، كلما زاد الجاذبية إلى التكتل والتكامل أقوى ، فوجود المنظمة الإقليمية قد يرضي فئة كبيرة من الناس بالتالي تحقيق الشعور الشعبي بالهوية الإقليمية.

حيث يشترط أصحاب هذا الاتجاه فضلا عن الجوار الجغرافي روابط أخرى ذات بعد حضاري إيديولوجي مثل وحدة وتقارب اللغة والثقافة والتاريخ علاوة عن المصالح الاقتصادية المشتركة.

ت. **المفهوم السياسي العسكري** : اقترح كل من الأستاذان فرديركبريسون ووليام تومسون معيارًا آخر وهو كثافة التفاعلات بين الأطراف بغض النظر عن الجوار الجغرافي، وذلك على أساس أن الدول المتجاورة جغرافيا لا يُشترط بالضرورة أن تدخل في تفاعلات كثيفة مع بعضها البعض، وأنه من المُتصور أن تكون جزءًا من شبكة تفاعلات كثيفة مع دولة أو دول بعيدة جغرافيًا، وأن العامل الحيوي في تعريف النظام الإقليمي هو وجود قوة وكثافة التفاعلات السياسية والعسكرية والأمنية.

وفي هذه الحالة يمكن أن تكون الدول الأقاليم أطرافا منفصلة من جسم الدولة ، وليس من الضروري أن تكون الاختلافات الإقليمية مصدر خطر على الدولة ، بل ان هذه الاختلافات يمكن أن تعزز وحدة الدولة وتقويها خاصة عسكريا كما هو الحال مع الحلف الأطلسي الذي يشمل دولا من شمال الأطلس ودولا مثل الولايات المتحدة وتركيا ويقوم هذا المعيار على أساس التقاء المصالح السياسية والعسكرية لمجموعة من الدول بصرف النظر عن مواقعها الجغرافية أو انتماءاتها الثقافية.

أحد الجهود الرائدة لتحديد الخطوط العريضة للعمليات السياسية المتضمنة في التكامل الاقتصادي الإقليمي طوره **إرنست هاس** Ernest.Hass في ظل الأحداث التي عرفتها أوروبا الغربية في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي ، إذ يركز هاس على مسألة **التسيس** politicization التدريجي لأغراض وأهداف الأطراف المتكاملة ، وهو الأمر الذي أكدت عليه الوظيفية الجديدة بأن جماعات المصالح تدفع عمليات الإنتاج نتيجة المردود المنفعي على مصالحها السياسية ، مما يجعلها تقف بشدة في وجه أي محاولة من السلطة السياسية الوطنية لإيقاف مسار الاندما ج، فالإقليمية أو التكامل بالنسبة لهاس هو سيرورة تُحوِّل فيها النخب ولاءاتها وتوقّعاتها ونشاطاتها السياسية،وتنقلها نحو مركزٍ جديد تملك المؤسّسات فيه، وتدّعي حقّ امتلاك صلاحياتٍ تسمو على صلاحيات الدول القومية السابقة عليها في الوجود.

ثالثا: الفرق بين الإقليمية وبعض المفاهيم المشابهة له.

إذانظرنا إلى سيروة نشأة المنظمات الإقليمية على أساس أنها ذلك المسار الذي يهدف إلى توحيد سياسات الدول الأعضاء في كافة المجالات عن طريق خلق مؤسسات مشتركة ينتقل إليها الولاء و شرعية اتخاذ القرار تدريجيا مما يساعد على ظهور جماعة سياسية موسعة ، فانه يختلف عن التنسيق والتعاون والاعتماد المتبادل، وكذا التحالف والجهوية في الشكل وفي المحتوى.

أ. التنسيق:

هو عبارة عن محاولة أو مجموعة من المحاولات تقوم بها أطراف معينة على المستويين الإقليمي والدولي، لإحداث نمط أو درجة من التقارب في سياساتها وممارساتها تجاه موضوع أو مواضيع محددة من أجل اعتماد برنامج أو إستراتيجية مشتركة لتحقيق أهداف أو مواجهة أخطار مشتركة يستحيل بلوغها بطريقة انفرادية، فالتنسيق غالبا ما ينطلق من مؤسسات وأجهزة موجودة، على عكس النظم الاقليمية التي يهدف إلى تكوين مؤسسات اتخاذ القرا ر، كما أن التنسيق ينصب في الغالب على ميدان محدد، ويتسم بطابع مؤقت ينتهي بانتهاء السبب أو المشكل الذي أدى لوجوده عكس النظم الاقليمية الذي ينتج عنه مؤسسات دائمة ومستقرة .

ب. التعاون :

يمكن النظر إلى التعاون على أنه تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر، لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة سواء عالمياً أو إقليميا أو على المستوى الوطني للدول المشاركة، ويمتد هذا التعاون ليشمل كافة صنوف العلاقات ليعكس في النهاية بروز مصالح دولية مشتركة، تقوم جنباً إلى جنب مع المصالح الوطنية الذاتية لكل من الدول أطراف هذا التعاون.

وهو عبارة عن مجهودات وسلوكيات، تهدف إلى ضبط وتعديل سياسات مجموعة من الأطراف في ميدان أو ميادين معينة، دون أن يؤدي إلى إحداث أية انعكاسات بنيوية أو مؤسساتية مباشرة، من أجل تحقيق أهداف محددة بدقة ، فالغرض من التعاون هو إبرام اتفاق في ميادين معينة بغية تسهيل مهمة بلوغ مقاصد معينة قد لا تكون بالضرورة مشتركة.

ت. الاعتماد المتبادل:

يقصد به في السياسة الدولية، تلك الحالة التي تتداخل وترتبط بواسطتها الفواعل الدولية بالشكل الذي يجعل ما يحدث لأحدها فأي منطقة جغرافية يؤثر بطريقة مباشرة وسريعة على الأطراف الأخرى.

إنها حالة العلاقة بين طرفين، حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريباً بالنسبة إلى كل من الطرفين، في دراسة العلاقات الدولية، تحمل التبعية المتبادلة بين الدول بعدين اثنين:الحساسية والهشاشة، قد تكون دولتان متساويتين في الحساسية إزاء ارتفاع أسعار النفط ولكنهما ربما لا تكونان بالهشاشة ذاتها .قد تجد إحداهما أن الانتقال إلى طاقة بديلة أكثر سهولة بالنسبة إليها مما تجده الأخرى، فتقلص بالتالي اعتمادها على النفط.

ث. الجهويـة:

تعني الجهوية، ذلك المركب من المواقف والولاءات والأفكار التي تجعل الدول و الشعوب تركز وتهتم بما تراه مرتبطا بمنطقتهم الجغرافية ، وقد تبرز الجهوية داخل الدولة، حيث تتحول إلى متغير مضر بالوحدة و الانسجام الداخلي، وقد تحدث بين الدول بشكل إيديولوجية أو حتى فلسفة لكيفية مقاربة المسائل الإقليمية بشكل جماعي.

بمعنىأن هناك شعور بوعي وإدراك لوجود كيان جهوي منفصل عن الجماعات الترابية الأخرى وعن إدارة الدولة في آن واحد، هذا الوعي يتجلى بالتحديد سواء على مستوى الساكنة أو على مستوى المنتخبين .لأن هذا الشعور الجهوي يقتضي من أعضاء المجلس الإقليمي أن يتخلوا عن الدفاع عن المصالح الجماعية والإقليمية للاستجابة للمصلحة الجهوية.